الباب الثالث

تقدم أعمال الإدارة

القسم الأول: تعزيز الجهاز التنفيذي للهيئة

1 تعزيز الجهاز التنفيذي للهيئة مركزيا

أ. تطور الانتدابات

لمواكبة نسق عمل مختلف هياكل ولجان الهيئة تـم توفيـر المـوارد البشـرية الضرورية حيث بلغ العدد الجملي للعاملين بالهيئة ليبلغ 562 في ديسمبر 2016.في حين كان 150 عونا أواخر سنة 2015.

تمّت الانتدابات وفق دليل إجراءات الانتدابات للهيئة

يتوزع إطارات الهيئة وأعوانها إلى 378 من الإناث و184 من الذكور.

توزيع الأعوان حسب الجنس

الجنس	المجموع
إناث	378
ذكور	184
المجموع	562

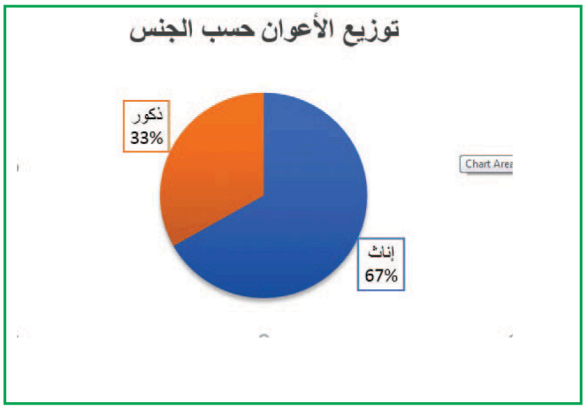

ينقسم أعوان الهيئة إلى 431 عون متعاقد، 36 عون ملحق، 95 مسدي خدمات.

توزيع الأعوان حسب صيغة الانتداب

نوعيّة التّعاقد	المجموع
متعاقد	431
ملحق	36
مسدي خدمات	95
المجموع	562

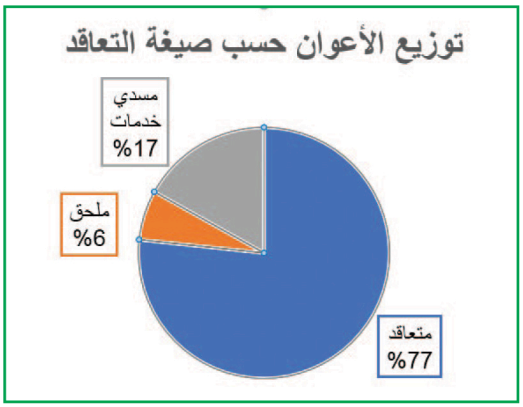

يتوزع الأعوان الملحقون على الرتب التالية: 17 من الصنف «أ1»، 12 من الصنف «أ2»، 4 من الصنف «أ3» 1 من الصنف «ب» و2 من الصنف «ج».

فـي حين ينتمي المتعاقدون ومسـدو الخدمـات للرتب التالية: 56 إطـار، 373 أعوان تأطير و38 أعوان تنفيذ وخدمات.

توزيع الأعوان حسب الرّتبة

الرّتبة	المجموع	النّسبة المئويّة
إطار	301	% 54
أعوان تأطير	128	% 22
أعوان تنفيذ وخدمات	38	% 7
مسدي خدمات	95	% 17
المجموع	562	% 100

ب.إضافة مقرات فرعية

تبعا لتطوّر نسق أعمالها، لجأت هيئة الحقيقة والكرامة خلال سنة 2016 إلى تسوّغ مقريّن فرعيين بالعاصمة لتركيز مكاتب الاستماع ووحدة العناية الفوريّة والتدخّل العاجل وفريق التحرّي وفريق مسح الانتهاكات.

وتمّ تسوّغ هذه المقرّات بتاريخ 01 أفريل 2016 و01 جوان 2016 ليمكّنها من بلوغ 46 مكتبا توازيا مع تطور انتدابات فرق الاستماع.

ج. إدارة رقمية في تطوّر متواصل

تعتمد هيئة الحقيقة والكرامة منذ نشأتها على منظومة معلوماتيّة متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري اليدوي إلى استخدام نظم معلوماتية تمكّن من تبادل المعلومات واتّخاذ القرار بأقصر وقت وبأقل كلفة ممّا أهّلها لتكون إدارة رقمية.

وتواصل خلال سنة 2016 عمل الهيئة على تطوير أنظمتها المعلوماتيّة من خلال تطوير وتحيين التطبيقات والبرمجيّات المستعملة خلال الفترات السابقة وتطوير تطبيقات جديدة وهي:

- **تطبيقة التّصرّف في أسطول السّيارات:** توفر هذه التّطبيقة القدرة على إدارة الأسطول (التّأمين، معلوم الجولان، البطاقات الرّماديّة، قطع الغيار، ...)، وتحسين التصرّف في التكلفة وبرنامج مهام السائقين إضافة إلى التحكم والمراقبة في استهلاك الطاقة.

تولّد هذه التّطبيقة إحصائيات يمكن أن تساعد المشرف على اتخاذ القرارات اللاّزمة في الوقت المناسب.

- **تطبيقة التّصرّف في التدخّل العاجل:** تسمح هذه التطبيقة بالتصرف في جميع أنواع التدخلات العاجلة سواء كانت اجتماعية أو صحية أو إداريّة، فهي تسجل المعلومات حول التدخل العاجل منذ تقديم طلب التدخل وحتّى تنفيذها.

تولد هذه التطبيقة إحصائيات تسمح بجرد جميع التّدخّلات المسندة للضّحايا.

- **تطبيقة التّصرّف في الملفّات المرفوضة:** تم برمجة هذه التطبيقة لمتابعة الملفّات المرفوضة بمعنى تسجيل إرسال وثيقة رسمية في الرفض وتسجيل مطالب الطعن المقدمة من طرف المعني بالأمر لإعادة النظر في القرار.

- **تطبيقة التّصرّف في إدارة الصّندوق الاجتماعي:** تتيح هذه التّطبيقة إمكانيّة التصرّف في جميع أنواع المساعدات المالية المقدمة لموظّفي الهيئة سواء كانت على

شكل قروض أو منح.

- **تطبيقة التّصرّف في الأرشـيف الخارجي:** تسـمح هذه التّطبيقـة بالتّصرف في جميع أنواع الأرشيفات الواردة من خارج الهيئة، وتوفر أغلب وظائف منظومة الأرشيف الرّقمي.

- **تطبيقة التّصرّف في سـجلات الضحايا عن بعد:** تسـمح هـذه التطبيقة بمتابعة تقدّم معالجة ملفّات الضحايا ومآلها عن طريق إدخال رقم بطاقة التّعريف الوطنيّة أو رقم الملفّ.

يتـم اسـتغلال هذه التطبيقة أساسـا مـن قبل مكتب الضّبـط ومركز النّداء والأقسـام المختصة والمكاتب الجهويّة.

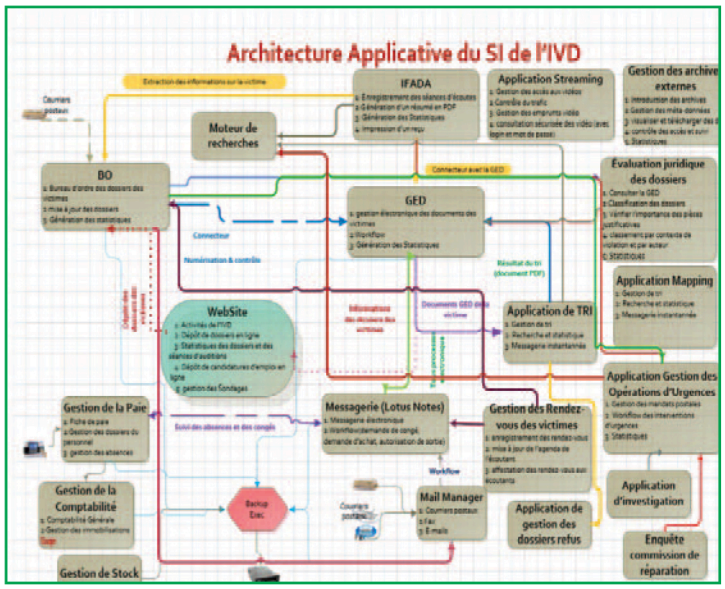

وتجدر الإشـارة إلى أنّه، ومنذ نشـأتها، قامت الهيئة بصياغة ميثاق لاسـتعمال الموارد المتعلّقـة بالإعلاميـة والاتّصال، تمّت المصادقـة عليه من طرف مجلسـها بتاريخ 25 جافي 2015، ويتمّ إمضاء هذا الميثاق من قبل كلّ عون أو إطار حال إنتدابه.

ويعـرّف هذا الميثاق الواجبات الّتي تحمل على مسـتعملي المـوارد الإعلامية في هيئة الحقيقة والكرامة بهدف ضمان اسـتغلال آمن وفعّال للخدمات المقدّمة و لتجنب سوء اسـتخدام الموارد كما توصّف الوثيقة السّـلوكيات المطلوبّة والمحضورة وذلك بهدف ضمان سـرّية المعطيات والخدمات وسلامتها وتوفّرها. كما يهدف هذا الميثاق لحماية مختلف الأنظمة المعلوماتية الموجودة في هيئة الحقيقة والكرامة من أيّ إختراق

أو سـوء اسـتعمال وتحديدا المزوّد ومحطـات العمل والتجهيـزات والمعدات المُلحقة وقاعات الإعلامية المشتركة.

2 تعزيز الجهاز التنفيذي للهيئة على المستوى الجهوي

أ. فتح 5 مكاتب جهوية إضافية

وضعت الهيئة استراتيجية لتركيز مكاتب جهوية لتيسير وتقريب خدماتها من الضحايا وأصحاب الملفات.

وقـد نـصّ النّظام الدّاخلي على تركيـز مكتب جهوي بكلّ مركز ولايـة . ولأنّ الهيئة لم تتمكّـن من الاعتمادات اللاّزمة في الوقت المناسـب، فقد اضطـرّ مجلس الهيئة لضبط قائمة أولويات تبعا لتوزيع الضّحايا حسـب الولايات اسـتنادا إلى قاعدة بيانات مكتب التّسجيل المركزي للهيئة.

وركّـزت الهيئـة خمس مكاتب جهوية في شـهر أفريـل 2016 حيث تـمّ فتح المكتب الجهـوي بكلّ من قابس ومدنين يوم غرّة أفريل، ثـمّ المكتب الجهوي بكلّ من جندوبة والكاف وسوسـة يـوم 2 أفريل تحت إشـراف موفوّضي الهيئة وبحضـور ممثلين عن السـلط الجهويّة وأعضـاء مجلس النوّاب وأعضـاء اللّجان الجهويّة التي أشـرفت على الحوار الوطني للعدالة الانتقاليّة.

ب.إضافة مقرّات فرعيّة وتوسيع مشمولات المكاتب الجهويّة

فـي إطار عملها على إرسـاء اللاّمركزيّة، حرصت هيئة الحقيقة والكرامة على توسـيع مشـمولات المكاتب الجهويـة وعدم حصر دورها فـي جمع الملفّات وتسـليمها للمقرّ المركزي. فقـد قرّرت الهيئة تكليفها بالتّدخّل العاجل وتوسـيع المجال الترابي مرجع النّظـر لهـذه المكاتب لتصبح أقاليـم تراعي القرب الجغرافي، إضافـة الى مهامها في السّـماعات السـريّة. كما تمّ تعزيز المكاتب الجهوية بمكاتـب متنقّلة (6 عربات كبرى مجهّزة) لتمكينها من تغطية الولايات الرّاجعة لها بالنّظر.

فعمدت إلى توفير الموارد اللوجستيّة اللازمة لتطوير إمكانيّاتها بإضافة مقرّات فرعية لكل من مكاتب جندوبة وسوسـة ومدنين وقابس وصفاقس وتجهيزها وتوفير سيارات إداريـة. كما اعتمـدت الـدورات التكوينيّة لموظفيهـا حيث تم تكوين دفعـة أولى من المختصين في القانون وفي علم الاجتماع للالتحاق بالمكاتب الجهوية، في بداية شهر سبتمبر 2016، للعمل كمستمعين لمقدمي الافادات.

وتـم تدعيم هـذه المكاتب بدفعـة ثانية مـن المختصين ليبلـغ عددهم الجملي 76 مستمعا.

كما تم التنسيق مع لجنة البحث والتقصي لإعداد برنامج تكوين ورسكلة فـي مجالي تقنيات الاسـتماع وتقنيـات الإفادة لفائدة أعوان الاسـتماع بالمكاتـب الجهويـة لتنفيذ البرنامج الذي انطلق خلال شـهر ديسـمبر 2016 ولتجاوز بعض النقائص في مجال الاستماع وتعمير الإفادات.

وقـد أفضت هذه الإجـراءات لتمكين مكاتب الهيئـة بالجهات من إنجاح الحملة التّحسيسـية التّي أطلقتها بمعيّـة المجتمع المدني لحث ضحايا انتهاكـات الماضي على تقديم ملفاتهم قبل 15 جوان 2016 ممّا مكّنها من جمع 26341 ملفا خلال سـنة 2016. كما مكّنتها من تسجيل نسق تصاعديّ ملحوظ وسريع في عقد جلسات الاستماع السريّة خاصّة خلال الثلاثي الرّابع لسـنة 2016 حيث بلغ اجمالي جلسـات الاستماع السريّة المنجزة طوال السنة 6001 جلسة.

وتزامنا مع انطلاق جلسـات الاسـتماع، انطلقت المكاتـب الجهويّة في دراسة ملفّات التّدخّل العاجل لفائدة مودعي هذه المطالب.

ج. معطيات إحصائية حول المكاتب الجهويّة لهيئة الحقيقة والكرامة:

الموارد البشرية:

	سوسة	صفاقس	قابس	مدنين	جندوبة	الكاف	القصرين	س.بوزيد	قفصة	الجملة
إداريون	6	5	5	5	5	5	6	5	5	47
أعوان استماع	13	13	8	10	7	4	7	4	10	76
المجموع	**19**	**18**	**13**	**15**	**12**	**9**	**13**	**9**	**15**	**123**

تركيبة مقرّات المكاتب الجهوية:

	سوسة	صفاقس	قابس	مدنين	جندوبة	الكاف	القصرين	سيدي بوزيد	قفصة	الجملة
عدد الشقق	2	3	1	2	3	1	2	1	2	17
مكاتب استماع	7	7	3	5	5	2	4	4	4	41

عدد المطالب المقدمة من طرف مودعي الملفات عبر المكاتب الجهوية

سوسة	صفاقس	قابس	مدنين	جندوبة	الكاف	القصرين	سيدي بوزيد	قفصة
263	187	343	162	160	65	348	70	340
				الجملـــــة			1938	

عدد القرارات الصادرة لفائدة الضحايا

سوسة	صفاقس	قابس	مدنين	جندوبة	الكاف	القصرين	سيدي بوزيد	قفصة
55	40	61	17	07	13	47	23	67
				الجملـــــة			294	

النشاط المتعلق بالتكوين والرسكلة

تم تنظيم دورتين للتكوين والرسكلة لفائدة أعوان الاستماع بالمكاتب الجهوية. وتناولت الدورتان محورين أساسيين للتكوين هما تقنيات الاستماع وتقنيات تعمير الإفادة.

		سوسة	صفاقس	قابس	مدنين	جندوبة	الكاف	القصرين	س. بوزيد	قفصة	المجموع
عدد أيام التكوين والرسكلة	تقنيات الاستماع	4	4	3	4	4	3	4	3	4	33
	تقنيات الإفادة	4	4	4	4	3	3	4	4	4	34
المجموع العام لأيام التكوين		67									

القسم الثاني: عرض أنشطة الإدارة

1 إدارة الشؤون الإدارية والمالية

أ. مصلحة الخدمات المساندة

قامت مصلحة الخدمات المساندة خلال سنة 2016 بعديد المهام والمتمثلة أساسا في:

- إنجاز طلبات العروض والاستشارات المتعلقة بتوفير حاجيات الهيئة من مواد وخدمات والمتمثلة خاصة في:

- 5 طلبات عروض لاقتناء سيارات إدارية وحواسيب وأثاث مكتبي

- 4 طلبات عروض للتزود بخدمات وكالة اتصال لحملات اتصالية ومسدي خدمات لتنظيم أول جلسة استماع علنية خلال شهر نوفمبر 2016 ولجلسات الاستماع العلنية لسنة 2017 ومسدي خدمات للتدقيق في سلامة المنظومة المعلوماتية

- 7 استشارات لاقتناء ماسحات ضوئية وآلات تصوير وآلات ناسخة وأثاث مكتبي وتجهيزات ربط الشبكة الاتصالية

- 2 استشارات للتزود بخدمات التنظيف والحراسة للمقر المركزي

- استشارة لكراء مقر جديد لفائدة المصالح المركزية

- استشارة للتزوّد بمسدي خدمات لتنظيم جلستي الاستماع العلنيتين لشهر ديسمبر 2016

- 2 استشارات للتزوّد بخدمات التنظيف لمقر جلستي الاستماع العلنيتين لشهر ديسمبر 2016 وتأمينه

- الإشراف على صيانة المقرات المركزية والمحافظة على نظافتها

- متابعة أسطول السيارات (صيانة وإصلاحات وتأمين ومعلوم جولان ووصولات الوقود)

- تنسيق عمل أعوان السياقة والإشراف على أعوان الحجابة والاستقبال ومتابعة عاملات التنظيف

- الإشراف على مكتب الضبط وحل بعض الإشكاليات المتعلقة بالمواطنين وتنسيق استقبال ضيوف الهيئة

- الإشراف على حماية المقرات الرئيسية للهيئة وجميع أعضائها وأعوانها

- توفير جميع المتطلّبات اللوجستية اللازمة لانعقاد ندوات وملتقيات واجتماعات الهيئة بمختلف فضاءاتها

- الإشراف على تنفيذ قرارات وحدة الإشراف على العناية الفورية والتعويض الوقتي.

بخصوص الشـراءات، ورغم أنها لا تخضع للأمر عدد 1039 لسـنة 2014 المؤرخ في 13 مـارس 2014 والمتعلّـق بتنظيم الصّفقات العمومية، فإن شـراءات هيئة الحقيقة والكرامة تخضع لمبادئ المنافسـة والمساواة والشفافية وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 65 مـن القانون الأساسـي: «تبرم جميـع صفقات الهيئة وتنفذ وفق مبادئ المنافسـة والمساواة والشفافية».

كما تسهر الهيئة على تطبيق مقتضيات القانون عدد 16 لسنة 2008 المتعلق بالموافقة على اتفاقية مريدا للأمم المتحدة حول مكافحة الفساد.

وبالنظر إلى طبيعة مهام الهيئة وخصوصيتها، لم يخضع المشـرع شـراءات الهيئة للأمـر المنظم للصفقـات العمومية وذلك سـعيا منه لإضفـاء النجاعـة والمرونة على تصرفها. إلا أن الهيئة إرتأت عند إعدادها لدليل إجراءات الشراءات التخفيض في أسقف ابرام الصفقات والشـراءات خارج إطـار الصفقات حيث حدد سـقف إبرام الصفقات بالهيئة بـ 50 ألف دينار في حين حدد سقف إبرام الصفقات بالأمر المنظم للصفقات العمومية ب 300 ألف دينار.

وأقرّت هيئة الحقيقة والكرامة دليل إجراءات خاصّ بالشّراءات تطبيقا لأحكام الفصل 90 من القرار عدد 1 لسـنة 2014:» لا تخضع صفقات الهيئة إلى النصوص الترتيبية المنطبقة على الصفقات العمومية،ّ ويعد مجلس الهيئة دليل إجراءات خاص بصفقات الهيئة يقوم على مبادئ المنافسـة والمسـاواة والشـفافية. «، ويحـدّد دليل الإجراءات المذكـور في بابه الأول الأحكام العامة حيث حدّد اللّجان الواجب تكوينها وهي: اللجنة القارة للشراءات ولجنة تقييم العروض واللجنة القارة لفتح الظروف.

كما قسّـم أنواع شراءات الهيئة إلى أربعة 04 أقسام حسب قيمتها التقديرية وكرّس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وشفافيّة الإجراءات في عمليّة الشراءات.

وخصّص في بابه الثاني لإجراءات اختيار المزود وذلك عبر اعتماد جملة من المراحل وهـي: ضبـط الحاجيات وإجراءات ضبـط الصفقة الإطارية وطلب الشـراء وإجراءات الاستشارة المباشرة وإجراءات الاستشارة الموسّعة وإجراءات طلب العروض.

وحـدّد بابه الثالـث اجراءات تنفيذ ومراقبة الشـراء، حيث بيّنـت فصوله أطر تنفيذ الشـراء وإصدار إذن التزود واستلام وشـراء البرمجيات والتطبيقات الإعلامية واستلام وشـراء المعدات وأشـغال وتسـليم الفواتير والتسـجيل المحاسـبي للفواتير وخلاص الفواتير.

ويضمّ الباب الرابع الأحكام الختامية.

ب. مصلحة الموارد البشرية

أنشطة المصلحة

واصلت مصلحة الموارد البشرية مجهوداتها خلال سنة 2016 لتوفير الإمكانيات والظّروف الملائمة لنجاح العنصر البشري وذلك من خلال القيام بالمهام الإداريّة التالية:

- إبرام العقود: إتمام الإجراءات الإدارية لانتداب أكثر من 400 إطار وعون ومسدي خدمات جديد بالهيئة ومتابعة تقارير ختم التربص وتقييم العقود التي حل أجلها وتجديد عقود الشغل وعقود إسداء الخدمات وقرارات إلحاق إطارات وأعوان الهيئة التي بلغت الآجال وتسوية وضعيات أكثر من 50 عونا من المنقطعين نهائيا عن العمل في الهيئة.
- صرف الأجور والمنح الاجتماعية: تقوم مصلحة الموارد البشرية بالتّصفية الشّهرية لأجور أعضاء وإطارات وأعوان ومسدي خدمات الهيئة.
- كما قامت الهيئة بتركيز منظومة التأمين الجماعي على المرض والقيام بما يقارب عن ألفي عملية تعويض ومتابعة في الغرض خلال سنة 2016.
- إنجاز ومتابعة العطل الإدارية لإطارات وأعوان الهيئة.
- أذون بالمأموريات: القيام بإجراءات المأموريات داخل الجمهورية وخارجها الخاصة بأعضاء وإطارات وأعوان الهيئة.
- تقديم التّصاريح الاجتماعية والجبائية.
- توفير آليات عمل اللّجنة المكلّفة بالإشراف على الانتدابات
- إعداد التّقارير والإحصائيات: توفير المعطيات اللازمة لإعداد تقرير مراقب الحسابات حول عمل الهيئة وأدلة إجراءاتها خلال سنة 2016 والإجابة على ملاحظاته وتدارك النقائص التي أشار لها.

وتعتمد المصلحة في القيام بمهامّها على التطبيقات الرقمية التالية:

- منظومة التّصرف الإداري والمالي في أعوان الهيئة.
- منظومة متابعة الحضور أعوان الهيئة.
- منظومة المشاركة في المناظرات الخارجية.
- منظومة التّصاريح الجبائية.
- منظومة التّصاريح الاجتماعية.

إجراءات الانتداب

جسّـم دليل إجراءات الانتدابات بالهيئة المبادئ العامـة للانتداب وحدّد مراحل انتداب الأعـوان، و رغم ان القانون الأساسـي عدد 53 لسـنة 2013 المؤرخ في 24 ديسـمبر 2013 المتعلق بالعدالة الانتقالية وتنظيمها لم يخضع انتدابات الهيئة لقانون الوظيفة العموميـة، الا انه نص في فصلـه 36 انه يتم انتداب أعوان الهيئة بواسـطة التعاقد أو الالحاق.

وعلى هذا الأسـاس قامت هيئة الحقيقة والكرامة بإعداد دليل إجراءات الانتدابات الذي نـص على وجوبيـة احترام جميع الانتدابـات لمبدأ التناظر الذي يضمـن للهيئة انتقاء أفضل الكفاءات واحترام مبادئ الجدارة والمساواة والشفافية.

وقد تمت المصادقة على دليل إجراءات الانتدابات الذي شهد جملة من التنقيحات

ج. مصلحة المالية

واصلـت مصلحة المالية بالهيئة القيـام بأعمالها الدوريـة المتمثّلة في خلاص الأجور والأعباء الاجتماعيّة والجبائيّة، والمتابعة والتّثبّت من التّدفّقات الماليّة إضافة للتّنسـيق مع مختلف مصالح الهيئة والمكاتب الجهوية. وتستعمل المصلحة تطبيقات الكترونية أهمّهـا تطبيقة متابعة الخزينة، وتطبيقـة متابعة ومراقبة الميزانيـة وتطبيقة متابعة الرّصيد البنكي.

وتوزّعـت مصاريـف الهيئة لسـنة 2016 إلـى مصاريف تصرّف بقيمـة 13.4 مليون دينار، ومصاريف اسـتثمار بقيمة 3.6 مليون دينار، ومصاريف التدخل العاجل بقيمة 1.2 مليـون دينـار، ونفقـات للصنـدوق الاجتماعـي بقيمـة 340 ألف دينار.

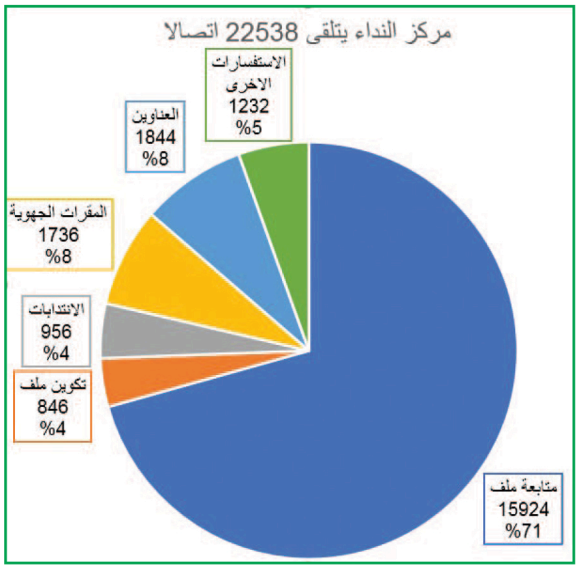

د- مركز النداء

يتولـى مركـز النـداء توفيـر المعلومات عبـر الرقم الاخضر للمواطنيـن عامـة ومودعـي الملفـات خاصـة حـول الهيئة والملفّـات المودعـة، وقد تلقّى سنة 2016 ما يقارب 22538 اتصـالا، موزّعـة بحسـب مواضيعها كالاتي:

وشهدت الاتصالات الواردة على مركز نداء الهيئة نسقا تصاعديّا كما هو مبيّن:

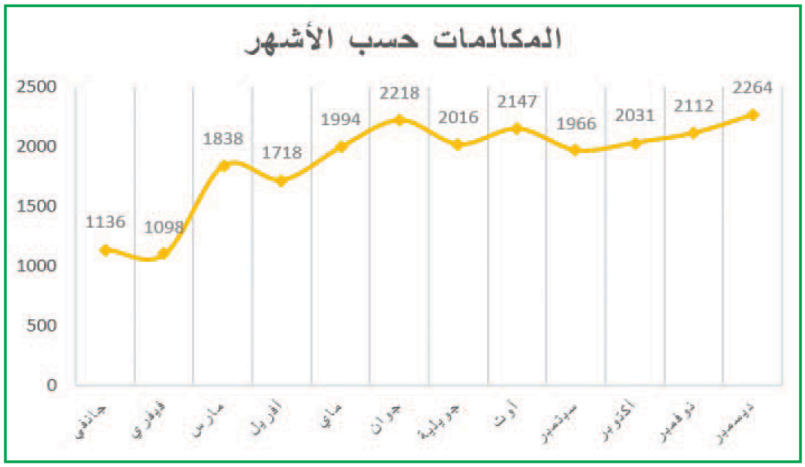

2 إدارة المنظومات المعلوماتية

تولّت إدارة المنظومات المعلوماتية تحسين أداء تطبيقة مكتب الضبط وتطبيقة الفرز، وذلك بالإضافة لتطوير تطبيقات الكترونية جديدة وفق ما تم ذكره سابقا. كما قامت الإدارة بتحيين الموقع الاكتروني للهيئة وإدخال إضافات عليه من أهمها تطبيقة التسجيل الالكتروني لحضور جلسات الاستماع العلنية للصحفيين والمجتمع المدني.

كما قامت الإدارة خلال سنة 2016 بتحيين الشبكة المعلوماتية وسلامتها مع ربطها بالمكاتب الجهوية والمقرات الفرعية للهيئة. وأشرفت على أعمال التخزين الالكتروني الدوري والاحتياطي خاصة بعد انتهاء أجل إيداع الملفات.

3 إدارة التوثيق والأرشيف

أ. تقدّم في أعمال التصرّف في الأرشيف

تعزيز الموارد اللوجيستية

تمّ خلال سنة 2016 توفير ثلاثة فضاءات لحفظ أرشيف الهيئة، فضاء أول لحفظ ملفات الشكايات والعرائض وخُصِّصَ جانب منه لحفظ القرارات التي تصدر بموجب التّعهد بملفات الشكايات، فضاء ثان لحفظ الأرشيف المجمَّع، وفضاء ثالث لحفظ الأرشيف الوسيط. وتمّ تجهيز هذه الفضاءات بجميع أدوات الحماية من السّرقة والحرائق وفقا لمعايير السلامة.

وقام الفريق المكلّف بالتصرف في مخازن الحفظ بتحيين خطة الحفظ السليم وإعداد خطة طوارئ تتماشى وتطور حجم ومواقع الأرشيف المحفوظ.

ممارسة مهمّة النّفاذ للأرشيف

واصلت الهيئة خلال سنة 2016 النّفاذ للأرشيف سواء على عين المكان أو عبر التسليم. وتواصلت أعمال النّفاذ لرصيد التّجمع الدّستوري الدّيمقراطي الموجود في الأرشيف الوطني. كما تم النفاذ لأرصدة جديدة وهي:

- أرصدة وزارة الداخلية المحفوظة بالأرشيف الوطني (11 ملفا)
- أرصدة محكمة أمن الدولة، ومحكمة القضاء العليا المحفوظة بالأرشيف الوطني (1957 ملفا).
- مستشفى شارل نيكول بالنفاذ لدفاتر قسم التشريح (53 دفترا) وتسجيل الموتى (63 دفترا).
- مستشفى المنجي سليم بالمرسى بالنفاذ لدفاتر تسجيل الموتى.
- مستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى بالنفاذ لـ 154 دفترا لدخول وخروج المرضى بالمستشفى.
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- عدد من المحاكم العدلية بمختلف درجاتها بالنفاذ لـ 46 ملفا.

كما تسـلّمت الهيئة وثائق من محاكم الاستئناف، ودائرة المحاسبات، ومستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى، والمحكمة العقارية، ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، والمجمع الكيميائي، وجمعيّات من المجتمع المدني.

وتسلمت كذلك رصيدا من طرف وزارة التجارة والصناعة بخصوص 86 تقرير مراقبة مالية لـ 06 شركات مختلفة.

ب. تقدّم في أعمال معالجة الأرشيف

تواصلت سنة 2016 أعمال الفرز والجرد في إطار تجميع الوثائق الشاهدة على ماضي الانتهاكات. حيث يتمّ انتقاء كل ملف يحمل شـبهة اعتداء على حقوق الإنسان أو شبهة فساد مالي أو شبهة تزوير انتخابات وحتى الوثائق التي لا تحمل أي شبهة لكنها تشهد على طبيعة عمل المؤسسـات في ظـل الديكتاتورية، ورقمنتها لاسـتغلالها من طرف الهيئة.

وقامـت الهيئة برقمنة جميـع الوثائق التي يتم تجميعها في إطار ممارسـة حق النفاذ على عين المكان.

كمـا تولت رقمنة الأرشـيف الذي يرد ورقيا وذلـك لتتم عملية الإتاحة باعتماد النسـخ الرقميـة وتظـل الملفات الورقية محفوظة بالمخازن وذلك فـي إطار دعم نظام الإدارة الرقمية ونظام الحفظ المركزي.

وأعدت الهيئة برمجية وصف الكتروني للأرشـيف المجمع، انطلق العمل بها في سـنة 2016 وهي تطبيقة ARCHIVD وتخضع لمعايير الوصف الدولية وهي محمية ضد أي محاولة نسخ أو تصوير للوثائق أو نشر للمعلومات التي تتضمّنها.

ج. إنجاز ملفات توثيقية واثراء المكتبة

قام قسم التّوثيق بالهيئة بانتقاء المعلومات وصياغتها في شكل ملفات توثيقية تتضمّن بالإضافة إلى الورقات التّاريخية مقالات وصور منتقاة من جملة الوثائق المجمّعة.

وتحتـوي حاليـا مكتبـة الهيئة على كتب ومنشـورات ورقيـة والكترونيـة ورقمية في اختصاصات مختلفة بلغ عددها 2050

د. تنفيذ برنامج إعداد خارطة مواقع حفظ الأرشيف

في إطار إعداد خارطة بيانية لمواقع حفظ الأرشيف العام والخاص، قامت الهيئة بإعداد استمارة موحدة وجّهتها إلى مختلف المؤسسات العمومية (وزارات، بلديات، معتمديات)، وتمّت هذه التجربة على مرحلتين من خلال زيارات لـ 199 مؤسسة. وتتوزّع المؤسسات العمومية التي تم الاتصال بها في إطار تنفيذ هذا البرنامج كما يلي:

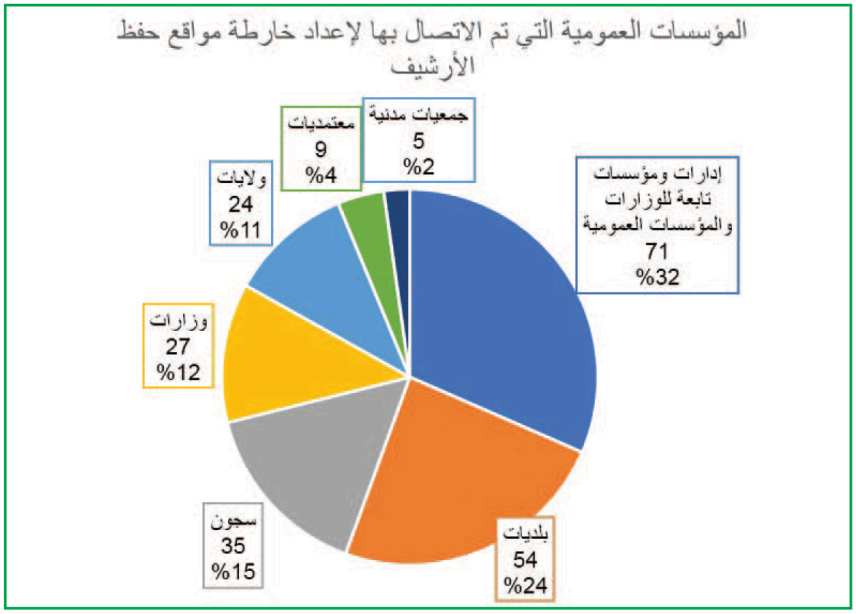

4 إدارة الاتّصال

تتعهد إدارة الاتّصال بتنفيذ الخطة الاتصالية، أو الأنشطة الخصوصية على غرار الحملات التحسيسية للتشجيع على إيداع الملفات منتصف سنة 2016 أو فيما يتعلّق بعقد أولى جلسات الاستماع العلنية نهاية السّنة وبالعلاقة مع وسائل الاعلام (تنظيم الندوات الصحفيّة، توزيع البلاغات، إعداد المقالات لتغطية نشاط الهيئة للموقع، إعداد حقوق الرد على الجرائد الورقية والالكترونيّة...)

وفي هذا الإطار أشرفت إدارة الاتّصال على الحملة الإعلامية للّتشجيع على إيداع الملفات والتي تضمّنت إعداد ومضة تحسيسية تم بثّها على القنوات والإذاعات العمومية والخاصّة. كما عملت الإدارة على تعزيز العلاقات مع المؤسّسات الإعلامية المهنية خاصّة بمناسبة الإعداد لأولى جلسات الاستماع العلنية حيث تمّت صياغة ميثاق اتصالي للغرض. وفي نفس الإطار، أشرفت الإدارة على التّفاوض مع عديد وسائل الإعلام الوطنية والدولية، بمختلف أصنافها، السمعية والبصرية والمكتوبة، من أجل تغطية أولى جلسات الاستماع العلنية. كما أشرفت الإدارة، خلال سنة 2016، على تنظيم الندوات الصحفية (07 ندوات صحفية) وتغطية مختلف أنشطة الهيئة على المستوى المركزي والجهوي على غرار الورشات الفنيّة للجان الهيئة ولقاءات العمل مع الوفود الوطنية والدولية.

أصدرت الإدارة، خلال سنة 2016، بلاغات إعلامية وتوضيحية لإنارة الرأي العامّ عموما والضحايا خصوصا حول مختلف المواضيع المثارة حول الهيئة. وتولّت الإدارة اعداد الرّدود على حملات التظليل التي استهدفت الهيئة، حيث بلغت عدد المقالات التّشويهية 36 مقالا شهريا خلال سنة 2016. ولمواجهة هذه الحملات، مارست إدارة الاتصال حق الهيئة في الردّ على عديد المقالات الإعلامية التظليليّة.

وتمكنّت الهيئة من ممارسة حقها في الرد في اغلب الحالات الا انها، وفي مخالفة صريحة للقانون، واجهت امتناع من قبل بعض وسائل الاعلام (وخاصّة الشّارع المغاربي والصحافة) عن نشر هذه الرّدود. وقامت الهيئة بالإجراءات القضائيّة المناسبة في الغرض.

وتلقى إطارات وأعوان الإدارة خلال سنة 2016 دورات تكوينية بالتعاون مع مؤسّسة «دويتشه فيله».

5 إدارة الشّؤون القانونية

تمحور نشاط إدارة الشّؤون القانونية خلال سنة 2016 حول متابعة القضايا الجزائية والإداريــة التي تكون فيها الهيئة طرفا في النــزاع كما تقوم بإجراءات جميع التدخلات لفائدة الضحايا لدى الادارات.

أ. متابعة القضايا الجزائية والإدارية التي تكون فيها الهيئة طرفا

■ **المحكمة الاداريّة:** خلال ســنة 2016 تم رفع 21 قضية لدى المحكمة الإدارية ضدّ الهيئة خلال ســنة 2016 منها 16 مطلب إيقاف تنفيذ و6 قضايا في الأصل، كلها تهم قرارات اتّخذتها الهيئة بخصوص معالجة ملفات الضحايا من جهة وقراراتها الترتيبية مــن جهة أخرى. وقد قام بهذه التّتبّعات الأعضاء المعفيّون من مجلس الهيئة والمكلّف العــام بنزاعات الدّولة الذي طالب المحكمــة الإدارية بتوقيف تنفيذ القرارات التحفظيّة التــي اتخذتها الهيئة لبيع أصول مصادرة نظرا لأنّهــا لا زالت محلّ نزاع تحكيمي لدى لجنة التّحكيم والمصالحة صلب الهيئة.

ولم تبت المحكمة الإدارية في أيّة قضية في الأصل إلى حدود كتابة هذا التقرير.

■ **المحاكــم العدليّــة:** رفعت الهيئة قضايا جزائية ضدّ أشــخاص اعتــدوا على الهيئة وأفشوا أسرارها من بينهم موظّفون قاموا بتسريب ملفّات وضدّ آخرين ساوموا أصحاب ملفّات تحكيم ومصالحة وضدّ أشخاص قاموا بازدراء الهيئة والمسّ من هيبة موظّفيها.

ب. أنشطة في علاقة بالضحايا

قامــت إدارة الشــؤون القانونيــة بالمشــاركة فــي عديــد المفاوضات مــع المحتجين والمعتصمين من ضحايا الاســتبداد والفســاد، وتمثّل دورها أساســا في شرح الأسس القانونية لقرارات الهيئة ودراسة بعض الوضعيات الفردية.

كمــا قامــت الإدارة بدراســة 124 ملفا تــمّ فيها اســتقبال الضحايا ودراســة ملفاتهم وتوجيههم حسب ما يقتضيه القانون.

كما قامت بتوجيه مراســلات إلى الجهات الاداريّــة المعنية بهذه الملفات والتي تهم في غالبيتهــا منتفعين بالعفو العام ممّن لم يتمكنوا مــن تفعيل القرارات الخاصة بهم من تشغيل أو إعادة تكوين المسار المهني أو الحصول على التقاعد إلخ.

وبناء على تكليف من مجلس الهيئة، قامت إدارة الشؤون القانونية باستصدار الاعلامات القانونيــة للضحايا وتوزيعها ومن أهمها قرارات الرفض المعلّلة والصادرة عن مجلس هيئة الحقيقة والكرامة.

6 إدارة التّدقيق الدّاخلي والتّنظيم

يُمثّل التّدقيق الدّاخلي نظامًا مستقلًا للتقييم الداخلي للهيئة. وهو نشاطٌ مستقل موضوعي ويضمن الجودة ويهدف إلى إحاطة مجلس الهيئة بالضّمانات اللّازمة حول مصداقيّة المعلومات المتداولة والّتي يُكلّف بدراستها.

يقُوم التّدقيق الدّاخلي بتقديم الاستشارات المُختلفة وتطوير وتقييم فاعليّة إدارة المخاطر وتحسين الحوكمة المؤسساتيّة.

وحيث ركّزت الهيئة ادارة تدقيق داخلي منذ شهر مارس 2016 واستبقت بذلك القانون الأساسي للهيئات الدستوريّة الّذي أوجب إحداث وحدة تدقيق داخلي مرتبطة بمجلس كلّ هيئة يخضع لميثاق تدقيق داخلي.

خلال سنة 2016 قامت إدارة التدقيق الداخلي والتّنظيم بتعزيز الإجراءات المعتمدة في الهيئة خاصةً في النقاط التالية:

- دليل إجراءات الشراءات
- دليل إجراءات التّصرف في الخزينة
- دليل إجراءات تأديبيّة
- نظام انتخاب المجالس الاستشاريّة المتناصفة
- دليل إجراءات الصندوق الاجتماعي
- مراجعة الإجراءات المُعتمدة في التّصرف في الموارد البشريّة
- مراجعة الإجراءات المُعتمدة في التّصرف في أسطول السيارات

وفي نفس السياق قامت إدارة التدقيق الداخلي والتنظيم بـ:

- اِعداد وعرض ميثاق التدقيق الداخلي لمصادقة المجلس
- اِعداد برنامج سنوي للتدقيق الداخلي
- اِنجاز مهمة تدقيق داخلي لبرنامج التّدخّل العاجل والتّعويض الوقتي

كما ساهمت وحدة التّدقيق الداخلي والتّنظيم في الإعداد لميزانيّة الهيئة ولقوائمها الماليّة والسنويّة والعلاقة مع مراقب الحسابات.

إضافة إلى ذلك، شاركت إدارة التّدقيق الدّاخلي والتّنظيم في لجان الانتدابات وتقييم المُترشّحين في كلّ المجالات ذات الصّلة والّتي تستوجب مهارات وكفاءات في المجالات الماليّة والمحاسبيّة والجبائيّة والقانونيّة.

7 إدارة التّنسيق والمكاتب الجهوية

تمّ التّركيز الفعلي لإدارة التّنسيق والمكاتب الجهوية بانتداب مدير على رأسها خلال شهر جوان 2016 ممّا سمح لهذه الإدارة بمتابعة سير أعمال المكاتب الجهوية والمكاتب المتنقّلة خلال الأسبوع الأخير لإيداع ملفّات الضّحايا.

ففي إطار إطلاق الحملة التحسيسية لتشجيع الضحايا على إيداع ملفاتهم قامت المكاتب الجهوية بعديد الاتصالات مع الإدارات والدوائر الجهوية والتنسيق مع مختلف مكونات المجتمع المدني الناشطة لإعداد وتقديم ملفات المناطق الضحية.

وقد تميزت الحملة التحسيسية بتغطية إعلامية واسعة خاصة من الإعلام الجهوي والمحلي لتشجيع ضحايا الانتهاكات على إيداع ملفاتهم وإعلامهم بالتاريخ النهائي لإيداع الملفات والمحدّد بـ 15 جوان 2016.

كما قامت الإدارة بتبليغ صوت الهيئة بالجهات عبر القيام باجتماعات مع الولاة والمجتمع المدني، إضافة إلى دورها المركزي في تيسير التنسيق بين المصالح المركزية●